مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

مقال رأي

الهجوم الإسرائيليّ على إيران... تداخل الحسابات الأمنيّة والسياسيّة

حزيران 2025

امطانس شحادة

في عام 2010، حاول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ووزير الأمن آنذاك، إيهود باراك، توجيهَ ضربات عسكريّة إلى المشروع النوويّ الإيرانيّ، الذي كان لا يزال في مراحله الأولى. بَيْدَ أنّ رئيسَيْ أجهزة الأمن الإسرائيليّة –ميئير دَجان، رئيس "الموساد"، وجابي أشكنازي، رئيس أركان الجيش– اعترضا بشدّة، وتمكّنا من الحيلولة دون تنفيذ الهجوم. ومنذ ذلك الحين، أصبح المشروع النوويّ الإيرانيّ يشكّل الهاجسَ الأمنيّ المركزيّ لدى المؤسَّسة العسكريّة والأمنيّة في إسرائيل، والقضيّةَ الأبرز لدى صنّاع القرار السياسيّ.

خلال السنوات التالية، عملت إسرائيل على مواءَمة قدراتها العسكريّة الجوّيّة مع متطلّبات تنفيذ ضربة محتمَلة على المشروع النوويّ الإيرانيّ، من حيث تجاوز المسافات الجغرافيّة، والتعامل مع التحصينات، وتوزيع المنشآت النوويّة الإيرانيّة على عدّة مواقع. وقد انتظرت إسرائيل الظرف المناسب لتنفيذ هذه الضربة، آخذةً بعين الاعتبار عوامل متعدّدة، من بينها: جهوزيّة الجيش، وحالة المجتمع الإسرائيليّ، وموقف الإدارة الأمريكيّة، والسياق الإستراتيجيّ الإقليميّ في الشرق الأوسط. بعد أحداث السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023)، تغيّرت المعطَيات والظروف في المَحاور كافّة، وكثّفت إسرائيل من وتيرة تهديداتها لإيران.

لم تُخفِ إسرائيل رغبتها في مهاجَمة المشروع النوويّ الإيرانيّ منذ أكثر من عَقدَيْن، وقد كثّفت من وتيرة تهديداتها لإيران بعد أحداث السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023). في الأيّام الأولى التي أعقبت هجوم حركة حماس، تمثّلت الإستراتيجيّة الإسرائيليّة في منع توسيع دائرة المواجَهة مع حماس في غزّة إلى جبهات أخرى؛ إذ لا تملك إسرائيل القدرة على القتال على عدّة جبهات في آن واحد، وبخاصّة في ظلّ وضعها العسكريّ الهشّ بعد الهجوم. ومع ذلك، لم تنفِ القيادة السياسيّة أو العسكريّة الإسرائيليّة رغبتها في التعامل لاحقًا مع جميع الجبهات.

تغيّرت العقيدة العسكريّة الإسرائيليّة بعد السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر، وأصبحت تتّجه نحو منع أيّ تهديد مستقبليّ على نحوٍ استباقيّ، وتُعلن ذلك صراحة. لم تعد إسرائيل تكتفي بالردع والحسم السريع أو بنقل المعركة إلى أرض العدوّ، ولم تَعُدْ تسعى إلى خوض حروب قصيرة المدى. كذلك شهد المجتمع الإسرائيليّ تحوُّلًا لافتًا؛ فقد بات أكثر استعدادًا لتحمُّل الكُلفة البشريّة والماديّة، في سبيل منع تكرار أحداث مشابهة لهجمات حماس. لكن، على ما يبدو، الأطراف العربيّة وإيران

لم يستوعبوا هذا التحوُّل استيعابًا كافيًا، واستمرّوا في قراءة وفَهْم إسرائيل وَفْق المعايير والمصطلحات التي كانت في ما قبل السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر.

لماذا الآن!

لم يكن الهجوم الإسرائيليّ الواسع فجْر الجمعة، في الـ13 من حَزيران الجاري (2025/6/13)، على منشآت المشروع النوويّ الإيرانيّ، والقواعد العسكريّة الإستراتيجيّة، واغتيال قيادات عسكريّة وعلماء في مجال الذرّة، مفاجئًا بحدّ ذاته؛ لكن توقيته كان بالفعل مفاجئًا، إذ جاء قبل يومَيْن فقط من موعد عَقْد الجلسة الأخيرة للمفاوضات بين الولايات المتّحدة وإيران، التي كان من المقرَّر عَقدها يوم أمس الأحد (2025/6/15). كان الاعتقاد السائد أنّ إسرائيل لن تبدأ هجومها إلّا بعد انتهاء جولة المفاوضات الأخيرة، خصوصًا في ظلّ توقُّعات أن تفشل المفاوضات. الضربة المفاجئة جاءت على الرغم من تصريحات الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب أنّ إسرائيل تنوي مهاجمة إيران، والمؤشّرات الواضحة التي كانت تدلّ على التحضير لهذا الهجوم، ومنها: إخلاء الولايات المتّحدة لعدد من سفاراتها في المنطقة، والمناورات العسكريّة الإسرائيليّة التي يصعب إخفاؤها –ولا سيّما الجوّيّة منها.

جاء الهجوم بعد أن باتت إسرائيل، في الأشهر الأخيرة، على اقتناع بأنّ إيران تمرّ في أسوأ أوضاعها الإستراتيجيّة، وأنّه أضحى من الممكن تنفيذ هجوم عسكريّ إذا رفضت إيران اتّفاقًا وَفْقَ النموذج الليبيّ (يقضي بتفكيك البرنامج النوويّ بالكامل). في المقابل، كان من الممكن أن ترضى إسرائيل في مراحل سابقة باتّفاق بشروط أقلّ، وبخاصّة في ما يتعلّق بمواضيع مثل تخصيب اليورانيوم لأغراض مدنيّة وزيادة الرقابة الدوليّة والأمريكيّة على البرنامج النوويّ الإيرانيّ، وذلك لصعوبة توجيه ضربة عسكريّة وقتذاك، ومعارضة الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة لمثل هذه الضربات.

تغيّرت شروط وإستراتيجيّة إسرائيل بعد أن وجّهت ضربات قاسية لقدرات حزب الله العسكريّة، وضربات مدمّرة للبنْية العسكريّة لحركة حماس، إلى جانب انهيار النظام السوريّ السابق. عسكريًّا، ووَفقًا للحسابات الإسرائيليّة، بات الثمن المتوقَّع لأيّ هجوم عسكريّ على إيران مقبولًا ويمكن تحمُّله، وخاصّة في ضوء سهولة تنفيذ الضربات التي وجّهتها لإيران في نيسان وتشرين الأوّل عام 2024 –ولا سيّما استهداف منظومات الدفاع الجوّيّ الإيرانيّة– إلى جانب الردّ الإيرانيّ المتواضع، ونجاح تجربة الدفاعات الجوّيّة الإسرائيليّة في مواجهة الصواريخ والطائرات المسيَّرة الإيرانيّة. كلّ هذه العوامل عزّزت اقتناع أو ثقة إسرائيل بقدرتها على توجيه ضربة عسكريّة لمنشآت إيران النوويّة بثمن مقبول.

المتغيّر الإضافيّ المهمّ الذي مكّن الهجوم في هذا التوقيت هو موقف وسياسة الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب. فعلى العكس من تصريحاته العلنيّة وتصرُّفاته منذ دخوله البيت الأبيض –وفيها ادّعى أنّه يسعى إلى وقف الحروب لا إلى إشعالها– سهّل (ترامب) مَهَمّةَ إسرائيل ومنَحَها الضوء الأخضر لتنفيذ الهجوم. فمنذ تولّيه الرئاسة، قام بتسريع تزويد إسرائيل بالقذائف والأسلحة التي كانت مجمَّدة في عهد إدارة بايدن، وكذلك شَرَعَ في إجراء مفاوضات مع إيران كشفت عن صعوبة التوصُّل إلى اتّفاق بشأن البرنامج النوويّ الإيرانيّ وَفْق الشروط الأمريكيّة؛ وبِذا مهّد للهجوم الإسرائيليّ. وما رَشَحَ حتّى الآن من معلومات يُشير إلى أنّ الهجوم الإسرائيليّ على إيران جرى بالتنسيق الكامل مع الإدارة الأمريكيّة، بل إنّ الولايات المتّحدة كانت شريكًا في عمليّة التضليل التي نفّذتها إسرائيل تمهيدًا للقيام بالهجوم.

يمكن القول إنّ إسرائيل سعت إلى استغلال الظرف الناشئ بعد السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023)، من خلال توجيه ضربات قويّة لمحور إيران في المنطقة، مستفيدة من وجود رئيس أمريكيّ يتبنّى شروطًا أقرب إلى الموقف الإسرائيليّ، في سبيل فرض معادلة جديدة في الإقليم وخلق واقع إستراتيجيّ مختلف عمّا كان قائمًا بعد السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر. تصرّفت إسرائيل انطلاقًا من غطرسة وفائض قوّة وثقة بالنفس، وبفضل دعم أمريكيّ غير مشروط، ونفّذت ما كانت تسعى إلى تحقيقه منذ عقود.

مرّة أخرى: مصالح نتنياهو في المركز

من الواضح أنّه لا يمكن فصل توقيت القرار العسكريّ الإسرائيليّ بالهجوم على إيران عن البُعد السياسيّ وعن مصالح نتنياهو الشخصيّة والسياسيّة. وذلك أنّ نتنياهو يحتاج إلى استمرار حالة الحرب والطوارئ لضمان بقاء الائتلاف الحكوميّ، وبخاصّة بعد أن هدّدت الأحزاب الحريديّة بالانسحاب من الائتلاف والتصويت، الأسبوع الماضي، إلى جانب قانون حلّ الكنيست، وذلك بسبب عدم إقرار قانون إعفاء طلبة المعاهد الدينيّة الحريديّة من الخدمة العسكريّة.

ولولا الاتّفاق الذي جرى في الدقيقة التسعين بين جزء من الأحزاب الحريديّة ويولي إدلشتاين، رئيس لجنة الخارجيّة والأمن، حول صيغة للقانون ضبابيّة وغير نهائيّة، لكانت الأحزاب الحريديّة كافّة قد صوّتت بالفعل إلى جانب حلّ الكنيست. ويبدو أنّ قرار توجيه ضربة لإيران بعد يوم فقط من التصويت في الكنيست كان له دَوْر في إقناع إدلشتاين وبعض الأحزاب الحريديّة بتغيير موقفهم.

فضلًا عن هذا، يسعى نتنياهو بكلّ قوّة إلى طمس صورة الإخفاق الكبير في السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر، ولا يريد أن يُذكَر في كتب التاريخ باعتباره رئيس الوزراء المسؤول عن أكبر فشل أمنيّ في تاريخ إسرائيل، بل يطمح أن يُذكَر اسمه بوصفه القائد الذي قضى على المشروع النوويّ الإيرانيّ، وحَمى إسرائيل من أكبر تهديد وجوديّ لطالما حذّر منه منذ نحو عَقدَيْن.

فضلًا عن ذلك، فتْح جبهة واسعة مع إيران يُسهم في تراجع الاهتمام الإعلاميّ بالحرب على غزّة، ويُضعف التركيز على قضيّة الأَسرى والمخطوفين، وعلى الضغوط الداخليّة للتوصُّل إلى اتّفاق مع حركة حماس، وكذلك يخفّف من الضغوط الخارجيّة المتزايدة والانتقادات الأوروبيّة المتصاعدة ضدّ إسرائيل. وقد تحوّلت الحرب على غزّة إلى جبهة ثانويّة مقارَنة بالحرب على إيران –وكل هذه التطوُّرات تصبّ في مصلحة نتنياهو السياسيّة والشخصيّة.

يبدو أنّ نتنياهو يدرك أنّ نهاية الائتلاف الحكوميّ الحاليّ باتت وشيكة، نتيجة التناقضات الداخليّة فيه. في ظلّ هذه الظروف، يكون الهجوم على إيران مغامرة سياسيّة محسوبة. فنجاح الهجوم يمكن أن يُلغي عار السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر، ويُعزّز مكانة نتنياهو السياسيّة، ويوفّر دفعة معنويّة كبيرة لمعسكره وداعميه. حينئذٍ، قد يُبادر نتنياهو بنفسه إلى تقديم موعد الانتخابات البرلمانيّة، ليكون عنوانها القضاء على القدرات النوويّة والعسكريّة الإيرانيّة.

هل تستطيع إسرائيل تحمُّل الأثمان

بطبيعة الحال، المغامرات العسكريّة لا يمكن أن تكون مضمونة تمامًا أو بنِسَب عالية من النجاح. صحيح أنّ إسرائيل تمتلك تفوُّقًا جوّيًّا واستخباراتيًّا واضحًا على قدرات إيران، وأنّها نجحت في الساعات الأولى من الهجوم في توجيه ضربات قاسية لقدرات إيران العسكريّة والمنشآت النوويّة، لكنّها تدرك جيّدًا أنّها لا تستطيع بمفردها تحقيق تدمير شامل للمشروع النوويّ الإيرانيّ، وأنّها ستحتاج في مرحلةٍ ما إلى دعم ومساعدة الولايات المتّحدة.

علاوة على ما سلف، لا يمكن التكهُّن بمدى قدرة إيران على الردّ على الهجوم، وإن كانت الأثمان التي كابدتها إسرائيل حتّى الآن غير مرتفعة. لكن إطالة أمد حرب إضافيّة مع إيران قد تؤدّي إلى تصاعد الخسائر البشريّة والماديّة داخل العمق الإسرائيليّ، الأمر الذي قد يُفضي إلى تراجع دعم المجتمع الإسرائيليّ لهذه الحرب. وإذا ما جرى ربط الحرب بأهداف نتنياهو الشخصيّة والسياسيّة، فقد تتحوّل إلى موضوع خلاف وانقسام إضافيّ داخل المجتمع الإسرائيليّ والمنظومة السياسيّة، وهو ما يجعل منها عبئًا سياسيًّا إضافيًّا على الحكومة، وعلى نتنياهو نفسه.

أضف إلى هذا أنّ الحرب على إيران ستجعل الأعباء تتفاقم على الاقتصاد الإسرائيليّ، الذي يعاني أساسًا من ضغوط شديدة منذ السابع من تشرين الأوّل /أكتوبر (2023). فبحسب تقديرات أوّليّة، قد تتطلّب الحرب إضافة ما يقارب 40 مليار شيكل إلى ميزانيّة وزارة الأمن، وَفقًا لصحيفة "ذا ماركر" (2025/6/14)، فتؤدّي إلى زيادة العجز في موازنة الدولة بنسبة 2% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ. وستُضاف إلى ذلك أيضًا تكاليف مدنيّة تشمل تعويضاتٍ للأعمال التجاريّة، ومدفوعاتِ إجازات غير مدفوعة الأجر، وتراجعًا في النشاط الاقتصاديّ العامّ. بل إنّ الميزانيّة الحكوميّة التي أُقِرّت في آذار /مارس الماضي (2025) قد تصبح غير واقعيّة وغير قابلة للتطبيق في ظلّ المعطَيات الجديدة التي فرضتها الحرب على إيران.

في المعتاد، تؤدّي الحروب وحالة الطوارئ إلى توحيد المجتمع الإسرائيليّ، وإلى التقليل من حدّة الصراعات والمنافَسات الحزبيّة والسياسيّة الداخليّة؛ إذ يتجنّد الجميع خلف المجهود العسكريّ، ولا سيّما إذا سُوِّق الأمر على أنّه ثمّة تهديد وجوديّ. لكن بمرور الوقت، وفي حال عدم تحقيق جميع الأهداف، وارتفاع التكاليف، تأخذ الانتقادات في الظهور وتتّسع التصدُّعات الداخليّة.

وفي ظلّ الوضع السياسيّ الراهن في إسرائيل، وحالة الإنهاك العامّ نتيجة الحرب الطويلة على غزّة، وتراجع الثقة في الحكومة، وتدهور الوضع الاقتصاديّ، فإنّ نشوة الهجوم على المنشآت النوويّة والمعسكرات الإيرانيّة قد تتحوّل سريعًا إلى عبء سياسيّ، خاصّة إذا تمكّنت إيران من الصمود وبدأت بردٍّ جِدّيّ ومؤلم على الهجوم الإسرائيليّ.

امطانس شحادة، مدير برنامج "دراسات إسرائيل" في مركز مدى الكرمل.